واقع أداء المجلس النيابي السادس عشر لأدواره المنوطة به من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية
دراسة مسحية

د.خالد جميل عبدالرحمن محسن
كلية الآداب والعلوم الانسانية
جامعة العلوم التطبيقية – الأردن

تاريخ الاستلام: ٢٠١٢/٤/٢ تاريخ القبول: ٢٠١٣/٦/١٣

ملخص:هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع أداء المجلس النيابي السادس عشر للأدوار المنوطة به (التشريعي والرقابي) من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية. ولتحقيق هدف الدراسة تم توظيف المنهج الوصفي وتطوير استبانة، ثم التأكد من خصائصها السيكومترية من صدق وثبات وقد شملت الاستبانة المجالين الرئيسين وهما المجال التشريعي والمجال الرقابي، حيث تضمن المجال التشريعي 51 فقرة رئيسية بينما تضمن المجال الرقابي 31 فقرة فقط. وقد تم توزيع الاستبانة بصورتها النهائية على أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم 67 مدرساً للعلوم السياسية في الجامعات الأردنية، وأعيدت منها 57 استبانة، وبعد تفريغ الاستجابات تم استثناء واحدة لعدم صلاحيتها.

حيث أظهرت النتائج أن واقع أداء أعضاء المجلس النيابي السادس عشر للأدوار المنوطة بهم دون مستوى الطموح والتطلعات، وبأداء متوسط لم يرتق إلى درجة الأداء العالي، كما لم تظهر النتائج فرقاً بين تقديرات الأكاديميين لواقع أداء المجلس النيابي السادس عشر تعزى إلى الرتبة الأكاديمية أو جهة العمل.

وعليه أوصت الدراسات بعدد من التوصيات من أهمها: تفعيل العمل النيابي بشقيه التشريعي والرقابي والارتقاء به من خلال رفد المجلس بكوادر متخصصة من الخبراء والمختصين في مجالات السياسة والاقتصاد والقانون، لتقديم الدعم والاستشارة للنواب ليتسنى لهم القيام بأدوارهم التشريعية والرقابية على الوجه الأكمل كما هو الحال في البرلمانات الغربية وإنشاء شراكة حقيقية بين مجلس النواب ومدرسي العلوم السياسية والقانونيين، يقدم فيها هؤلاء ندوات وورش عمل ودورات تدريبية متخصصة لأعضاء المجلس ترفدهم بمهارات وكفايات من شأنها أن ترفع من سوية أدائهم النيابي.

مفاتيح الكلمات: المجلس النيابي، الدور الرقابي، الدور التشريعي.

Abstract: The Performance of the 16th House of Parliament from the Viewpoint of Political Science Academicians

This study aims to investigate the performance of the 16th House of Parliament, whether legislative or monitoring, from the viewpoint of academicians working at the Political Science Departments in different universities in Jordan.

To achieve this aim, the study has employed the descriptive approach, prepared a questionnaire and examined its psychometric traits in terms of validity and consistency. The questionnaire included the two main aspects: the legislative aspect and the monitoring aspect, with the former including the main points and the latter 13. The sample of the study is made up of seventy six academicians.Seventy five questionnaires were filled and returned; one questionnaire, however, was excluded.

Results have shown that the performance of the MPs of the 16th House of Parliament did not meet the expectations and ambitions of the public. The academic rank, however, did not impact the results. The study recommends the following:

a) Parliamentary performance, whether legislative or monitoring, should be upheld by cadres of experts in politics, economics, and law to offer support and consultation to MPs as is practiced in Western parliaments.

b) Building real partnerships between MPs, academicians and men of law through holding workshops and training courses to enable MPs acquire competency and efficiency.

Keywords: house of parlement, monitoring role, legislative role.

المقدمة

لم يعد ممكناً التحدث عن النظم الديمقراطية بوصفها نظماً واحدة، بل هي أنظمة متعددة وإن جمعت بينها أواصر مشتركة. وحين التحدث عن الديمقراطية النيابية تتولد الرغبة في الحد من سلطات الحكومة دون إلغائها، والطريقة الأمثل في ذلك هو تأسيس هيئات تتوزع عليها مؤسسات الدولة، ومنحها استقلالها عن السلطة التنفيذية، ومن أهم هذه المؤسسات هي السلطة التشريعية المجسدة بالبرلمان، حيث ظهر البرلمان تدريجياً، وقد مر بمراحل متعددة، كان أكثرها مليئاً بالصعاب والتحديات، حيث استطاعت البرلمانات خلالها انتزاع سلطاتها من الملكيات المطلقة ونظم الحكم الاستبدادية، وقد أصبح ينظر للبرلمانات على أنها تجسيد لصورة الخير المطلق فهي وليدة الإرادة الشعبية. وقد نتج عن هذه الصورة آثار عملية، ففي فرنسا اعتبر إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عام ١٧٨٩ أن القانون هو تجسيد لإرادة الأمة لإنه ناتج عن البرلمان المنتخب من قبل الشعب، فالقانون لابد أن يكون في صالح الشعب مادام هو صادر عن البرلمان المنتخب من قبل الشعب، وهي الفكرة التي عبر عنها روسو بطريقة أخرى بقوله «أن الفرد عندما يطيع القانون فإنه يطيع نفسه مادام القانون هو نتاج السيادة الشعبية وما دامت السيادة الشعبية هي مجموع سيادات الأفراد.(١) وتعتبر الديمقراطية كونها حكم الشعب للشعب ولمصلحة الشعب، من أهم منجزات البشرية على مر العصور، فإذا كان التقدم العلمي وما صاحبه من اختراعات قد رفع من مستوى الإنسان موفراً له مزيداً من وسائل الرفاهية، فإن الديمقراطية النيابية هي الأساس التي تُمكن الإنسان من التمتع بحياة آمنة وكريمة واستثمار نتائج التقدم التقني والاقتصادي.(٢) والديمقراطية بمفهومها هذا ليست وليدة زمانها ومكانها ولم تبرز كظاهرة مفاجئة، وإنما جاءت قبل أن تستقر على أبعادها الإنسانية الحالية، عبر تطور متواصل لعلاقة المحكومين بالحكام وصراع شديد بين السلطة الزمنية التي يمتلكها الملوك والسلطة الدينية التي كانت تمثلها الكنيسة، فجذورها ضاربة في التاريخ الماضي البعيد، إذ ظهرت صورتها الأولى في المجتمع اليوناني القديم التي ظهرت فيه وموروست ومن ثم انتقلت منه إلى الحاضر.(٣)

فتطور الديمقراطيات النيابية في العالم، وبروز البرلمان كشريك رئيس وأساسي في إدارة الدول، وتفاخر كثير من النظم السياسية الحديثة بأنها تنتمي إلى القيم الديمقراطية، وتتبنى مؤسسات وآليات النظم الديمقراطية المختلفة، جعل البرلمان يؤدي مجموعة من الوظائف أهمها الوظيفتين التشريعية والرقابية، رغم أن الوظيفة الرقابية تعتبر أكثر أهمية من الوظيفة الأساسية للبرلمان وهي وظيفة التشريع.(٤)

ونتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية فقد أدرك النظام السياسي في الأردن بأنه يقف أمام مرحلة جديدة، ولا بد من ترسيخ الديمقراطية ومؤسستها، وعليه تم الإعلان عن استئناف الحياة النيابية عام ١٩٨٩ التي دام انقطاعها فترة طويلة.(٥)

وقد جاء هذا الإعلان عن الاستمرار في الحياة النيابية من أجل إحداث تغيير في أدوار مؤسسات الدولة، وتحقيق المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، وهو الانقطاع الذي أدى إلى غياب الرقابة القانونية والمؤسسية على أعمال السلطة التنفيذية التي انفردت باتخاذ القرارات وإصدار التشريعات، مما تسبب في حدوث أزمة مالية واقتصادية واجتماعية، انعكست على معظم فئات وشرائح المجتمع الأردني. فبدأت الاحتجاجات وعمت الاضطرابات والمظاهرات الشعبية معظم مناطق الأردن، وتحديداً المناطق الجنوبية، فيما عرف «بأحداث الجنوب» التي وقعت في شهر نيسان عام ١٩٨٩، مما دفع بالدولة الأردنية إلى إعادة التفكير في كيفية ترتيب سياستها وأولوياتها لمواجهة الأوضاع والمتغيرات التي حصلت، فكان لابد من دخول مرحلة جديدة تعمل على تحقيق الديمقراطية والتحرر والانفتاح السياسي، إذ تم تحديد يوم ٨ من تشرين الثاني من عام ١٩٨٩ موعداً لإجراء الانتخابات النيابية من أجل انتخاب مجلس نواب يستطيع أن يقوم بمهامه التشريعية والرقابية بالشكل المطلوب. (٦)

ومنذ ذلك الحين نمت الديمقراطية باطراد رغم وجود بعض الثغرات والسلبيات التي أثرت على المناخ الديمقراطي العام، لكنها لم تَحُل بأي شكل من الأشكال دون تحقيق الكثير من الإنجازات.(٧) ولأهمية الدور التشريعي والرقابي للمجلس النيابي في مجمل العملية السياسية وتأثير هذا الدور على البرلمان ومصداقيته لدى المجتمع الأردني، فقد برزت الحاجة إلى تقييم أهم الوظائف التي تقوم بها المجالس النيابية كونها تعبر عن الإرادة الشعبية وتعكس مدى مشاركته في عملية صنع القرار. ولأن الأردن لايزال في بداية مراحل التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي،

فإن تحليل هذه الوظائف سوف يساعد على تطوير أداء المجالس النيابية بشكل يرتقي إلى مستوى توقعات الناخب الأردني، من هنا جاءت هذه الدراسة في محاولة من الباحث الوقوف على تقييم مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للأداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب السادس عشر (٢٠١٠-٢٠١٢).(٨)

أهمية الدراسة:

تـنبع أهمية هذه الدراسة من كونها من أوائل «الدراسات الميدانية» التي تبحث في تحليل الأدوار الرئيسية لمجلس النواب كسلطة تشريعية ورقابية تمارس أعمالها من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية. كما يمكن أن تسهم هذه الدراسة – بما وصلت إليه من نتائج وتوصيات – في تزويد أعضاء المجالس النيابية اللاحقة «بتغذية راجعة» تطويرية يمكن أن تسعفهم في تحسين أدائهم التشريعي والرقابي والارتقاء بهم إلى مستوى الطموح والتطلعات، كما يمكن أن توجه أنظار الباحثين والدارسين للعلوم السياسية لدراسة وبحث الآليات والطرائق التي من شأنها الارتقاء بالعمل النيابي بشقيه التشريعي والرقابي وتطويره.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم موضوعي وعلمي للأدوار المنوطة بالمجلس النيابي السادس عشر من أجل تحديد نقاط الضعف والقوة في ممارسة المجلس لوظائفه بهدف تطوير أداء وعمل السلطة التشريعية، والوصول للأسباب التي أدت إلى هذا الوضع .

أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما واقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي المنوط بهم من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟

٢. هل تختلف تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي المنوط بهم، باختلاف جهة عملهم أو رتبهم الأكاديمية؟

٣. ما واقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي المنوط بهم من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟

٤. هل تختلف تقديرات مدرسي أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي المنوط بهم، باختلاف جهة عملهم أو رتبتهم الأكاديمية؟

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية للعام الدراسي (٢٠١٢-٢٠١٣).

محددات الدراسة

يتحدد تعميم نتائج الدراسة بالاستبانة التي جرى إعدادها من قبل الباحث، ولغاية تحقيق أهدافها، اعتمدت النتائج على دلالات صدق وثبات الاستبانة، كما سيتم تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها على مجتمع الدراسة والمجتمعات المماثلة.

مبررات الدراسة:

هناك اعتقاد شائع بين أفراد المجتمع الأردني بعامة ومدرسي العلوم السياسية بخاصة بأن أداء أعضاء المجلس النيابي السادس عشر على المستويين التشريعي والرقابي دون مستوى الطموح والتطلعات، ولتأكيد هذا الاعتقاد أو دحضه جاءت هذه الدراسة واختصت بآراء مدرسي العلوم السياسية العاملين في الجامعات الأردنية بوصفهم الأقدر والأجدر على تقييم أداء المجلس النيابي على المستوى النظري والتطبيقي كونهم مختصين نظرياً، على ما يجب أن يكون وما يمارس فعلياً. ويمكن أن تسهم هذه الدراسة وما ستتضمنه من توصيات في إثراء الأدب السياسي المتعلق بالأدوار المنوطة بالمجلس النيابي كما يمكن أن تسهم في توجيه العمل المستقبلي للمجالس النيابية اللاحقة فيما يتعلق بالأدوار التشريعية والرقابية.

منهجية الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة إيماناً منه بأن هذا المنهج هو الأنسب لطبيعة المشكلة البحثية كموضوع الدراسة والأقدر للوصول إلى نتائج علمية دقيقة مقدرة بالنسب المئوية المعتمدة على الأرقام ذات الدلالة الإحصائية، وقد تمت معالجة البيانات التي تم جمعها ميدانياً بواسطة الحاسوب باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، وتم استخراج الجداول التكرارية والمتوسطات الحسابية، والجداول المتقاطعة والتباين الأحادي (ANOVA).

الدراسات السابقة:

بالرغم من وجود الكثير من الدراسات التي تناولت العديد من المواضيع التي لها علاقة بالمجالس النيابية والحياة النيابية، إلا أن الباحث لم يعثر على دراسات تناولت وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية بخصوص أداء المجالس النيابية، وأما الدراسات التي تناولت بعض جوانب موضوع الدراسة فتمثلت فيما يأتي:

- **دراسة (محمد العكور ٢٠٠٠)**، بعنوان «العوامل المؤثرة على الوظيفة الرقابية لمجلس النواب الأردني (١٩٨٩-١٩٩٧)» ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مواقف أعضاء مجلس النواب الأردني إزاء الوظيفة الرقابية التي خولها إياهم الدستور، وعلى طبيعة وآثار العوامل المؤثرة عليهم لدى اتخاذهم القرار السياسي وخاصة ممارستهم لوظيفتهم الرقابية، كما بينت الدراسة مفهوم الرقابة السياسية وأنواعها وأسباب ظهورها، وأيضاً بينت مفهوم الرقابة البرلمانية ووسائلها وتطبيق الدساتير الأردنية لها، ومدى تأثير التحول الديمقراطي بها. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

* غياب المعارضة السياسية بالمفهوم البرلماني، الذي قد يغيب الرقابة الحقيقية المنظمة على أداء الحكومة كما يؤدي إلى سيطرة النزعة الذاتية على السلوك السياسي للنائب في تعامله مع السلطة التنفيذية لغاية الرقابة.
* ضعف الأحزاب السياسية في البرلمان مما يغيب دور الأحزاب الرقابي.
* وجود تيار محافظ مؤيد للحكومة داخل البرلمان يعيق المجلس من أداء دوره الرقابي الحقيقي على أداء الحكومة. وجاءت هذه الدراسة بتوصيات ومن أهمها:
* تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب بحيث يتاح لأعضاء المجلس توجيه الاستجواب لرئيس الوزراء بصفته رئيساً للوزراء – وليس وزيراً للدفاع – كما هو الحال في الدول الأوروبية الغربية.

- **دراسة (أحمد سعيد نوفل ٢٠٠١)**، بعنوان «الأداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب الأردني: دراسة مقارنة للمجلسين الحادي عشر والثاني عشر»، وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة الإيجابية بين الظروف التي تتم فيها الانتخابات وبين أداء المجلس النيابي. ودور تلك الظروف والأسباب الكامنة والمؤثرة وراء إنجازات كل مجلس والتي ساهمت في تحديد أداء المجلسين التشريعي والرقابي، ومن إجراء مقارنة بين المجلسين من حيث تركيبة كل منهما والإنجازات التي قام بها ورأي المواطنين الأردنيين فيهما. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أهمها:

* أن المجلس الحادي عشر الذي انتخب عام ١٩٨٩ كان أداؤه أفضل من المجلس الثاني عشر الذي انتخب في عام ١٩٩٣، وذلك بسبب اختلاف الظروف والبيئة التي رافقت انتخابات المجلسين ولعبت دوراً مهماً في أداء وتركيبة كل واحد منهما.
* أن قانون الانتخاب الذي جرت فيه انتخابات عام ١٩٩٣ لعب دوراً مهماً في تركيب المجلس وأدائه (قانون الصوت الواحد) وهو غير قانون الانتخاب الذي كان في انتخابات ١٩٨٩، وأثر هذا القانون في عمل المجلس وإنجازاته.
* أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمت فيها الانتخابات هي عوامل متغيرة وليست ثابتة، مما أعطى أهمية واضحة للظروف التي حدثت فيها الانتخابات، وكذلك التي صاحبت عمل مجلس النواب، والتي استطاعت أن تؤثر في تركيبة المجلس وأدائه. كما قدمت هذه الدراسة توصيات عديدة منها:

* وجود قانون انتخاب عصري وديمقراطي يلعب دوراً مهماً في تحسين الأداء النيابي، لأن هذا يؤدي إلى اختيار المرشحين بطريقة صحيحة وأفضل.

* ضرورة وضع نظام داخلي جديد لمجلس النواب يراعي تطورات الحياة السياسية في الأردن.

* عدم الجمع بين النيابة والوزارة من أجل إعطاء حرية أفضل للنائب في مراقبة ممارسات الحكومة.

* أن يكون النائب ممثلاً للوطن بأكمله وليس لعشيرته أو دائرته الانتخابية، حتى يقلل من الضغوطات الممارسة عليه من أبناء دائرته ومن الحكومة.

* تفعيل دور المجلس لكي يبقى ركيزة أساسية من ركائز النظام السياسي، ولهذا فعلى الحكومة عدم تجاوز صلاحياتها على حساب صلاحيات السلطة التشريعية ولابد من وجود تعاون في عمل السلطتين.

- **دراسة (مصطفى العدوان ٢٠٠٤)**، بعنوان «الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني (الواقع والتطلعات) في ظل التحول الديمقراطي»، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الوظيفة الرقابية وبيان مدى واقعيتها وممارستها من قبل السلطة التشريعية في ظل التطور الديمقراطي الذي يشهده الأردن، كما بينت هذه الدراسة مفهوم الرقابة ومجالاتها المختلفة، ووضحت كيفية تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث في الدولة (التشريعية، التنفيذية، القضائية). وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الرقابة البرلمانية تتأثر بعوامل كثيرة منها: قانون الانتخاب، مخالفة أحكام الدستور من بعض الجهات، عدم احترام النظام الداخلي لمجلس النواب ...إلخ. كما قدمت هذه الدراسة توصيات عديدة منها:

* وجوب تهيئة المواطن لإدراك أهمية العملية الانتخابية وتزويده بالثقافة والوعي الإنتخابي.

* ضرورة إنشاء دوائر متخصصة في المجلس والاستعانة بالمستشارين في الجوانب القانونية والسياسية ...إلخ.

* تشجيع الكتل النيابية والعمل الجماعي داخل المجلس.

* تفعيل واحترام النظام الداخلي لمجلس النواب.

- **دراسة (نعيمة الدويك ٢٠٠٧)**، بعنوان «الدور الرقابي لمجلس النواب الرابع عشر وأثره على الأداء الحكومي في الأردن (٢٠٠٣-٢٠٠٦)»: هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الرقابي لمجلس النواب الرابع عشر وأهميته، ومدى استجابة الحكومة له، ومعرفة دور اللجان والكتل البرلمانية وتفعيل دور المجلس الرقابي، بالإضافة إلى التعرف على الوسائل الرقابية التي استخدمها، والمعوقات التي واجهت هذا المجلس. كما هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثر الأداء الحكومي بالدور الرقابي للمجلس الرابع عشر. واعتمدت هذه الدراسة على فرضية أساسية تتمثل بأن هناك علاقة ارتباطية بين الدور الرقابي لمجلس النواب الرابع عشر وأداء الحكومة أعمالها بما يتناسب مع أحكام الدستور والقانون. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

* كان مجلس النواب الرابع عشر أكثر المجالس النيابية إنجازاً في المجال التشريعي.

* تدني المؤسسية في مجلس النواب وارتفاع درجة الشخصائية الأمر الذي أدى إلى فقدان المجلس لقدرته وقوته وبالتالي ضعفه الرقابي وانخفاض تأثيره على الأداء الحكومي مما يؤدي إلى ضعف الأداء الحكومي.

ولقد توصلت هذه الدراسة لتوصيات عديدة من أهمها:

* تعزيز دور الأحزاب السياسية في المشاركة في البرلمان وتشجيع الجماعات الأهلية المستقلة والمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في مجلس النواب عن طريق تعزيز دور التنمية والثقافة السياسية في الأردن من أجل أن يصبح لدى المواطن الوعي السياسي ويختارون نواباً أكفاء للقيام بدورهم الرقابي بالشكل الصحيح.

* تنمية اهتمام المواطن وزيادة ثقته بالعمل البرلماني، وإقناع المواطن بأن دور النائب في مجلس النواب هو دور تشريعي ورقابي وليس خدماتي عن طريق نشر الثقافة السياسية في الأردن وتعزيز دور التنمية.

* تغيير قانون الانتخاب «الصوت الواحد» وإصدار قانون انتخاب عصري يوافق مطالب المواطنين ويضمن وصول النواب المتميزين للمجلس الذين يقومون بالدور الرقابي والتشريعي فيه.

- **دراسة (طلعت السويلمين ٢٠٠٨)**، بعنوان «تقييم أداء مجلس النواب الرابع عشر ٢٠٠٣-٢٠٠٧ (الدور التشريعي والرقابي)»، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الأداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب الرابع

عشر (٢٠٠٣-٢٠٠٧) من خلال معرفة وتحليل العوامل المؤثرة على أداء هذا المجلس بهدف الوصول إلى نقاط الضعف والقوة للأداء التشريعي والرقابي.

انطلقت هذه الدراسة من فرضية أساسية وهي أن الأداء التشريعي والرقابي لهذا المجلس كان دون المستوى المطلوب في ممارسة عمله. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج التحليلي والقانوني والمسح الميداني. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج كثيرة أهمها:

* قصور البرلمان عن أداء عمله بالشكل المطلوب وعدم قدرته على المساهمة بفاعلية في أداء دوره التشريعي والرقابي، وأن هناك ضعفاً واضحاً في أداء المجلس في المجال التشريعي والرقابي.

* سيطرة السلطة التنفيذية على مؤسسة البرلمان، وهذا يرجع لما تتمتع به من صلاحيات دستورية وقانونية إدارية ومادية قوية، تضمن لها مواجهة الصلاحيات الدستورية للبرلمان.

وخرجت هذه الدراسة بتوصيات عديدة منها: إجراء إصلاحات دستورية وقانونية تقلل من أهمية السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية خاصة فيما يتعلق بحل مجلس النواب، وتعزيز استقلالية مجلس النواب وإدخال إصلاحات مؤسسية عليه تتعلق بتفعيل دوره التشريعي والرقابي.

- **دراسة (عمر الغزاوي ٢٠١٠)**، بعنوان «أثر الأنظمة الانتخابية على أداء مجلس النواب الأردني (دراسة مقارنة) وشملت مجلسي النواب الحادي عشر والخامس عشر»، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة وبيان أثر النظم الانتخابية على أداء مجلس النواب الأردني، وذلك من خلال بيان الاختلاف بين أداء مجلسي النواب الأردني الحادي عشر والخامس عشر لوظائفهم التشريعية والرقابية. وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية مؤادها: بأن هناك علاقة ارتباطية بين النظام الانتخابي المعمول به في انتخابات مجلس النواب الأردني وأداء مجلس النواب لوظائفه التشريعية والرقابية، حيث استخدمت الدراسة المنهج المقارن، والذي يعتمد على دراسة أوجه الشبه والاختلاف لنفس الظاهرة التي تدرس حالتين مختلفتين، وهو ما يتناسب مع هذه الدراسة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن النظم الانتخابية تؤثر سلباً أو إيجاباً على أداء مجلس النواب، فكلما كان النظام الانتخابي يتجه نحو الصوت الواحد للناخب أثّر سلباً على مجلس النواب، حيث يشجع هذا النظام على وصول أبناء العشائر وأصحاب رؤوس الأموال والتجار والقطاع الخاص إلى مجلس النواب وذلك بسبب تقديم الولاءات الضيقة مثل القرابة، على الولاءات السياسية الحزبية. وكلما كان النظام يتجه نحو تعدد الأصوات كان أداء مجلس النواب أفضل؛ وذلك لأن هذا النظام يشجع على وصول أصحاب الكفاءة والقرابة في آن واحد. وخرجت الدراسة بتوصيات عديدة منها:

* العمل على تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب بما يضمن أداء أفضل وأقوى للمجلس في القيام بوظائفه التشريعية والرقابية.

* الأخذ بنظام الانتخاب المختلط الذي يجمع بين نظام الانتخاب بالقائمة النسبية الذي يحقق تمثيلاً واسعاً للأحزاب السياسية وأصحاب الكفاءة في مجلس النواب، ونظام الانتخاب الفردي الذي يضمن تمثيل أبناء العشائر والمناطق في مجلس النواب.

يخلص الباحث مما سبق أن موضوع الأداء التشريعي والرقابي وتقويمه قد حظي باهتمام العديد من الباحثين والدارسين والعاملين بالسياسة. وقد جاءت هذه الدراسة مكملة لهذه الدراسات ومتميزة عنها في اختيار مدرسي العلوم السياسية في الجامعة الأردنية لتقدير أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر بوصفهم الأكثر فهماً وتحليلاً وتقييماً للأدوار والمهام التشريعية والرقابية المنوطة بالنائب، كما أنهم الأقدر على إصدار الأحكام بخصوصها لأنهم الأكثر معرفة ومتابعة لهذه الأدوار، فهم بلا شك الأعلم والأدرى بما يجب أن يكون عليه الأداء وما هو الواقع المعايش.

مصطلحات الدراسة:

حتى يتم التوافق بين القارئ والباحث.لابد من التعريف بأهم المصطلحات التي يتضمنها البحث والتي يمكن تحديدها بثلاثة مصطلحات رئيسية وهي: المجلس النيابي، الدور التشريعي، الدور الرقابي.

١. المجلس النيابي:

استناداً للدستور المعدل لعام ٢٠١١ فإن السلطة التشريعية في الأردن تناط بمجلس الأمة والملك، وأن مجلس الأمة يتكون من مجلس الأعيان ومجلس النواب. وأن عدد مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية يتكون من ١٥٠ عضواً ينتخبون انتخاباً عاماً سرياً ومباشراً وفقاً لقانون الانتخاب رقم (١٦) المعمول به حالياً، وأن مجلس النواب في بدء كل دورة عادية ينتخب رئيساً له لمدة سنة شمسية ويجوز إعادة انتخابه مرة أخرى. وأن مدة المجلس ٤ سنوات من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية. ويمكن للملك أن يمدد مدة المجلس بإرادة ملكية لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن سنتين. وتكون اجتماعات مجلس النواب على ثلاث دورات هي:

١. الدورة العادية: يعقد المجلس في كل سنة دورة عادية واحدة مدتها أربعة شهور تبدأ من اليوم الأول من شهر تشرين الأول.

٢. الدورة الاستثنائية: تعقد الدورة الاستثنائية بناءً على دعوة من الملك أو بطلب من الأغلبية المطلقة لمجلس النواب عند الضرورة، ولمدة غير محددة لكل دورة من أجل إقرار أمور معينة تشمل مناقشة قوانين وأية قضايا هامة أخرى.

٣. الدورة غير العادية: تعقد في حالة حل مجلس النواب حيث يجب إجراء انتخاب عام بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر وتعتبر هذه الدورة كالدورة العادية وفق أحكام الدستور.

ويمارس مجلس النواب بحكم الدستور وظائف رئيسية تتمثل بـــ:

١. وظيفة تشريعية: حيث تمر العملية التشريعية بعدة مراحل تبدأ باقتراح مشروع القانون وتنتهي بإصداره ونشره في الجريدة الرسمية.

٢. الوظيفة الرقابية: تعتبر الوظيفة الرقابية المهمة الثانية لمجلس النواب لما لها من دور كبير ومهم في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، ولكي يتمكن المجلس من أداء هذه الرقابة وهذه المهمة وضع لنفسه نظاماً داخلياً حدد فيه أدوات الرقابة وآلية استخدامها وهذه الأدوات هي:

١. السؤال ٢. الاستجواب ٣. التحقيق ٤. الاقتراح برغبة .(٩)

٣. الدور التشريعي:

هو الدور الرئيسي والأساسي الذي يقوم به البرلمان، حيث تتلخص وظيفته في اتخاذ وتعديل وإلغاء القوانين المنظمة لشؤون الدولة وحياة الأفراد. والأصل أن يكون البرلمان بعيداً عن أي قيود تحد من قدرته في ممارسة التشريع، ولكن اعتبارات الممارسة الفعلية قد تستوجب «تدخل» السلطتين التنفيذية والقضائية في أعمال البرلمان بدرجات متفاوتة تختلف من نظام لآخر. وكذلك يتقيد البرلمان في ممارسته للتشريع بالأعراف والقيم والمفاهيم السائدة في المجتمع.(١٠)

٤. الدور الرقابي:

ويعد الدور الرقابي من الأدوار الأساسية والمهمة في الحياة البرلمانية، فهو يمثل أحد المهام الرئيسية للمجالس النيابية إلى جانب الدور الرئيس للمجالس وهو التشريع. والرقابة البرلمانية تعني خضوع كافة الأعمال الصادرة عن السلطة التنفيذية لرقابة البرلمان، فيتابع أعمال السلطة التنفيذية فيدرسها ويقيمها ويتأكد من مطابقتها للدستور والقوانين النافذة ومدى ملاءمتها للواقع والظروف المعاصرة، وهو بالتالي إما أن يقبلها أو يعدلها أو يرفضها. وتتولى الدساتير مهمة تحديد أساليب الدور الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية (الحكومية والإدارية) والتي تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي في كل بلد، ويبدو الدور الرقابي واضحاً وجلياً في الأنظمة البرلمانية؛ وذلك لأنه يقوم على أساس المسؤولية التضامنية والفردية.(١١)

وتزايد الاهتمام بالدور الرقابي ليصبح الدور الأهم في عمل البرلمانات في الوقت الحاضر خاصة في النظم السياسية الديمقراطية التي تمنح السلطة التشريعية هذا الحق، ليس فقط كضمانة مقابل حق حل البرلمان الذي تتمتع به السلطة التنفيذية، بل باعتباره جوهر عملية الرقابة السياسية وأقواها الذي يمنع التجاوز ويكشف المخالفات التي قد تقع فيها مختلف الوزارات والدوائر الحكومية، وبالتالي يدفع الوزارة لمعالجتها. فإن لم تقم بذلك قام البرلمان بمحاسبتها بما منحه له الدستور من سلطة ومسؤولية .(١٢)

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، إذ بلغ عددهم للعام الدراسي (٢٠١٣/٢٠١٢) (٧٦) ستة وسبعين موزعين على (٩) جامعات أردنية ونظراً لصغر حجم الدراسة فقد قام الباحث باختيار عينة قصدية استهدفت مجتمع الدراسة بأكمله، فقد شكلت عينة الدراسة مجتمعها حيث الجدول رقم (١) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب جهة العمل والرتبة الأكاديمية.

جدول رقم (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب جهة العمل والرتبة الأكاديمية

جهة العمل	عدد الأكاديمين	الرتبة الأكاديمية		
		أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أستاذ دكتور
الجامعات الحكومية	٥٤	٢١	١٦	١٧
الجامعات الخاصة	٢٢	١٠	٧	٥

تطوير أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير أداة الدراسة من خلال الاستعانة بما يلي:

١. الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

٢. الأدب السياسي المتصل بالأدوار والمهام المناطة بأعضاء مجلس النواب بشقيه التشريعي والرقابي.

وقد تم على ضوء ذلك بناء استبانة تضمنت في شقها الأول البيانات الديموغرافية للعينة وفي شقيها الثاني المهام والأدوار المناطة بأعضاء مجلس النواب بحيث شملت هذه الفقرات المجال التشريعي والمجال الرقابي لأعضاء مجلس النواب.

صدق الأداة:

تم التأكد من صدق الأداة باستخدام طريقة صدق المحكمين (الصدق المنطقي الاستدلالي) وذلك عن طريق عرضها على (٢٢) محكماً من أساتذة العلوم السياسية في الجامعات ومن الخبراء المختصين بالعلوم السياسية والعاملين المهتمين بها ومن أعضاء مجلس النواب أنفسهم. حيث عرضت الاستبانة على هؤلاء المحكمين لإبداء الرأي في مدى صلاحية كل فقرة من فقراتها ولمعرفة مدى ملاءمتها لموضوع الدراسة والمجال الذي وردت فيه، كما طلب منهم وضع إشارة (ü) تحت بند مناسبة في حال كانت الفقرة مناسبة، وإشارة (×) تحت بند غير مناسبة حينها تكون الفقرة غير مناسبة واقتراح التعديل المناسب إذا كانت الفقرة بحاجة إلى تعديل. وبعد تفريغ آراء المحكمين حول كل بند، تم حذف الفقرات التي أجمع ٨٠٪ من المحكمين على عدم ملاءمتها لموضوع الدراسة، كما أخذ الباحث بملاحظات المحكمين واقتراحاتهم فيما يتعلق بتعديل بعض الفقرات أو إعادة صياغتها لتتناسب والمجال الذي وردت فيه، وقد أصبح عدد فقرات الاستبانة في صياغتها النهائية (٢٨) موزعة على مجالي الدراسة كما يتضح في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

عدد الفقرات في صيغتها الأولية وصيغتها النهائية حسب المجال التشريعي والمجال الرقابي

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات في صيغتها الأولية	عدد الفقرات في صيغتها النهائية
١	التشريعي	٢١	١٥
٢	الرقابي	١٨	١٣
المجموع		٣٩	٢٨

ثبات الأداة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) باستخدام طريقة الثبات بالاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) حيث تم حساب معاملات الاتساق الداخلي لمجالات أداة الدراسة، والجدول رقم (٣) يوضح قيم معاملات كرونباخ ألفا لمجالي الدراسة.

جدول رقم (٣)

قيم معاملات كرونباخ ألفا لمجالي الدراسة

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	معاملات كرونباخ ألفا
١	الدور التشريعي	١٥	٨٣,٨٪
٢	الدور الرقابي	١٣	٨٥,٧٪
مجموع الفقرات		٢٨	٩٢٪

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن معاملات كرونباخ ألفا عالية نسبياً لكل مجال من مجالات الدراسة وللأداة. وهذا يعني أن أداة الدراسة تتسم بدرجة عالية نسبياً من الاتساق الداخلي بحيث يمكن الاعتماد عليها كمؤشر ثباتها.

إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بتفريغها على نماذج خاصة تمهيداً لإدخالها في الحاسوب وإعطائها أرقاماً كمية؛ أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية؛ وأعطي لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم ليكرت (Likert) الخماسي لتقييم درجة أداء أعضاء مجلس النواب لهذه الفقرة كالآتي:

القيمة الرقمية (٥) للاستجابة بدرجة عالية جداً، ورقم (٤) للاستجابة بدرجة عالية ورقم (٣) للاستجابة بدرجة متوسطة، ورقم (٢) للاستجابة بدرجة متدنية، ورقم (١) للاستجابة بدرجة متدنية جداً. ومن ثم تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التبيان الأحادي (ANOVA) ومعامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) وذلك باستخدام الحاسوب وبرنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS).

وبهذا أصبحت أداة الدراسة (الاستبانة) تتمتع بخصائص سيكومترية ملائمة يمكن التعويل على نتائجها والوثوق بها.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

فيما يلي عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومناقشتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها:

للإجابة عن هذا السؤال «ما واقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي المنوط بهم من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟» تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر كما هو موضح في الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي المنوط بهم من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية.

الفقرة	واقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية	المتوسط الحسابي	الانحراف العياري
١	إقرار المجلس التعديلات الدستورية	٣,٣٤	١,١٤٧٨
٢	تسمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الأردنية	٣,١٩	١,٢٩٩٢
	٣ يراعي المجلس في التشريع القوانين والاتفاقيات الدولية	٣,٠٦	١,١٢١٧
٤	تركيز المجلس النيابي على إصدار القوانين الاقتصادية والاجتماعية على حساب القوانين السياسية	٢,٩٨	٠,٩٩٩٨
٥	تشكيل لجان نيابية مختصة لاقتراح مشاريع القوانين وصياغتها	٢,٩٨	١,١٠٠١
٦	قيام المجلس بالتنسيق مع السلطتين التنفيذية والقضائية فيما يختص بالجانب التشريعي	٢,٨٥	١,٠٣٤٤
٧	يأخذ المجلس النيابي بعين الاعتبار المصلحة العامة عند المصادقة على الاتفاقيات الرسمية	٢,٥٠	١,٠٣٧٢
٨	يتلقى المجلس اقتراحات بمشاريع وقوانين من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني	٢,٥٠	٢,٨٠٩٠
٩	اقتراح المجلس النيابي مشاريع قوانين مهمة مثل قانون الأحزاب وقانون الانتخاب	٢,٤٣	١,١٢٥٦
١٠	مشاريع القوانين التي تناولها المجلس النيابي عكست حاجات المجتمع الأردني ومتطلباته بصورة حقيقية	٢,٣٩	٠,٨٧٧
١١	تركيز المجلس النيابي على العمل التشريعي أكثر منه على الجانب الخدماتي	٢,٣٦	١,١٠٣٣
١٢	قيام المجلس النيابي برفض مشاريع القوانين المؤقتة المخالفة للدستور	٢,٣٦	١,٠٢٠٨
١٣	قيام المجلس النيابي بمراجعة القوانين وتعديلها بما يتواءم مع متطلبات المجتمع ومستجداته	٢,٣٢	١,٢٨٩٤
١٤	الاستئناس بآراء الخبراء والمختصين والأطراف ذات العلاقة عند الشروع باقتراح مشاريع القوانين	٢,٢٩	١,١٨٤٨
١٥	عدم السماح للسلطة التنفيذية بالتغول على السلطة التشريعية في فرض القوانين وإقرارها	٢,١٥	١,٣٠٤٣
١٦	الدرجة الكلية	٢,٦٥	٠,٧٠٨٢

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٤) إلى أن تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي المنوط به، كان متوسطاً وبمتوسط حسابي قدره (٢,٦٥)، وهذا يعني أن تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر دون مستوى الطموح والتطلعات ولم يرتق بعد إلى درجة الأداء العالي وقد يعزى ذلك إلى انشغال العديد من النواب بأدوار خدماتية بعيدة كل البعد عن جوهر عملهم التشريعي والرقابي، إضافة إلى أن البعض منهم يفتقرون إلى رؤى وأطر فكرية وسياسية تسعفهم في المشاركة الفاعلة في تشريع قوانين وأنظمة تصب في مصلحة الوطن والمواطن، كما لا يخفى أيضاً إلى أن البعض منهم يحرص على إقامة علاقات براجماتية نفعية متبادلة مع السلطة التنفيذية من أجل تسهيل وتيسير الدور الخدماتي لهم، مما يسهل على السلطة التنفيذية فرض اجندتها التشريعية على المجلس واقرارها، كل ذلك يتم في غياب كتل نيابية حقيقية مؤطرة حزبياً ولها برامج سياسية وأجندة تشريعية واضحة تسعى إلى تحقيقها، علاوة على غياب دور المعارضة الحقيقية التي تضفي أجواء نيابية سياسية منافسة. كما لابد من الإشارة إلى عدم وجود كوادر متخصصة من المستشارين القانونيين والاقتصاديين والسياسيين الذين

يقومون بمساعدة النواب في تيسير مهامهم وأدوارهم كما هو الحال في الدول الغربية، علاوة لغياب التنسيق المنظم ما بين أعضاء مجلس النواب ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات ذات العلاقة.

كما أشارت النتائج في الجدول رقم (٤) نفسه إلى أن أدنى تقدير لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي كان في فقرة "عدم السماح للسلطة التنفيذية بالتغول على السلطة التشريعية في فرض القوانين وإقرارها" حيث كان متوسطها الحسابي (٢,١٥).

فقد يعزى ذلك إلى ما يترتب الدور الخدماتي للنواب، فهم الذين تلقوا خدمات خاصة من قبل الحكومة لهم ولدوائرهم الانتخابية، وبالتالي فلا يعقل أن يعارضوا سياسات الحكومة، بل تكون للسلطة التنفيذية اليد الطولى في التدخل في تحديد وتوجيه أداء أعضاء المجلس النيابي السادس عشر حيث يتزايد تأثيرها وتغولها تبعاً لذلك، إضافة إلى غياب التمثيل النيابي المستند على أسس حزبية وفكرية سياسية وعدم وجود كتل نيابية حقيقية تعكس ألوان الطيف السياسي، كما أن قانون الصوت الواحد الذي غالباً ما يوصف بأنه مجحف، وغياب معارضة برلمانية فاعلة داخل المجلس، كل ذلك أسهم في إفراز مجلس نيابي أقل ما يعرف عنه أنه ضعيف فلا عجب أن تستوفي السلطة التنفيذية وتفرض أجندتها عليه.

في حين كان أعلى تقدير لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي كان في فقرة "إقرار المجلس التعديلات الدستورية"*، ويعزى ذلك إلى أن هذه التعديلات الدستورية جاءت استجابة لإصلاحات سياسية شرعت بها الحكومة استجابة وتلبية لمطالب شعبية ونيابية، بالإضافة إلى ضغط وتأثير ما يسمى الربيع العربي الذي شهدته عدة بلدان عربية أخرى.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها:

للإجابة عن هذا السؤال «هل تختلف تقديرات مدرسي العلوم السياسية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي باختلاف جهة عملهم، أو رتبهم الأكاديمية؟» تم حساب المتوسطات الحسابية لتقديراتهم ومن ثم تم استخراج نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) كما هو مبين في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية للفروق بين تقديرات مدرسي العلوم السياسية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي المنوط بهم وفقاً لمتغيري الرتبة الأكاديمية وجهة العمل.

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق في تقديراتهم حسب متغيري الدراسة

المتغير	مستويات المتغير	المتوسطات الحسابية	قيمة F المحسوبة	قيمة F	مستوى الدلالة الإحصائية
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد فما دون	٢,٧٨	٠,١٥١	٠,١٥	٠,١٣
	أستاذ مشارك	٢,٥٦			
	أستاذ	٢,٦١			
جهة العمل	جامعة حكومية	٢,٤٨	٢,٣٧	٢,٣٧	٠,٨٧
	جامعة خاصة	٢,٨٢			

يتضح من الجدول أعلاه رقم (٥) بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥) لتقديرات مدرسي العلوم السياسية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي المنوط بهم، تعزى لرتبهم الأكاديمية أو جهة عملهم حيث كانت قيم مستوى الدلالة (٠,١٣ ، ٠,٨٧) وكلاهما أكبر (٠,٠٥) وهذا يعني بأن تقديرات مدرسي العلوم السياسية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي المنوط به، كانت متقاربة بصرف النظر عن رتبهم الأكاديمية (أستاذ مساعد فما دون أو أستاذ مشارك أو أستاذ) وبصرف النظر أيضاً عن جهة عملهم سواء أكانت جامعة حكومية أو جامعة خاصة، وقد يعزى ذلك إلى أن تبصر العمل النيابي التشريعي والإلمام به والحكم عليه لا يتطلب مستوى رفيعاً في العلوم السياسية والقانون بل يتطلب قدراً من المعرفة السياسية والقانونية وإلماماً بالأدوار التشريعية المنوطة بهم، فكيف بمدرسي العلوم السياسية والذين على اختلاف رتبهم الأكاديمية يمتلكون المعارف والمهارات القادرة على تشخيص العمل التشريعي وتقويمه

والحكم عليه، بل يعد ذلك في أغلب الأحيان من مسلمات تخصصاتهم ومبادئها وذلك الأمر لجهة عملهم سواء أكانت جامعة حكومية أو خاصة، فهم يقيمون بناء على معارفهم ومهاراتهم وأطرهم الفكرية والسياسية ومتابعاتهم للعمل البرلماني بصرف النظر عن أماكن عملهم التي ليس لها دور حاسم في ذلك.

ثالثا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث و مناقشتها:

للإجابة عن هذا السؤال «ما واقع أداء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي المنوط بهم من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟» تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية كما هو موضح في الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية حول واقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي المنوط بهم.

الفقرة	واقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي المنوط بهم من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	استحواذ الدور الخدماتي على عمل النواب مما تترتب عليه تراجع في أدائهم الرقابي	٣,٢٩	٠,٨٤٣١
٢	التصديق على المعاهدات يعد وسيلة للرقابة البرلمانية	٢,٨٩	١,٠٣٨٨
٣	يعد إقرار البرلمان ميزانية الدولة نوعاً من الرقابة المسبقة على أداء الحكومة	٢,٨٥	٠,٩٧١٧
٤	تشكيل لجان برلمانية متخصصة لمتابعة أداء الحكومة	٢,٥٣	٠,٩٧٧٢
٥	تأييد مشاركة أعضاء البرلمان في الاعتصامات و الاحتجاجات للضغط على الحكومة	٢,٥٢	١,١٨١٧
٦	مساءلة الحكومة في القضايا المتنوعة	٢,٣٤	٠,٨٢٨٢
٧	التنسيق مع ديوان المحاسبة و تبادل المعلومات معه	٢,٢٢	٠,٩٤٥٢
٨	قيام المجلس النيابي باستجواب الحكومة و وزاراتها في حال التقصير في أدائها	٢,٢٢	٠,٧٧٣٣
٩	قيام المجلس النيابي بتقييم أداء الحكومة باستمرار وبشكل دوري	١,٩٦	٠,٧٤٨٤
١٠	متابعة ملفات الفساد	١,٩٣	٠,٩١٥٠
١١	قيام المجلس النيابي بحجب الثقة عن وزير أو أكثر في حال وجود تقصير في الأداء	١,٨٧	٠,٨٨٠١
١٢	تزويد المجلس النيابي للحكومة بمؤشرات أداء متوقعة تعكس تطلعات المجتمع عن الاداء المتوقع	١,٨٧	٠,٨٥٩٩
١٣	قيام المجلس النيابي بطرح الثقة في الحكومة إذا حدث تقصير في أدائها	١,٨٤	٠,٨١٢٢
١٤	الدرجة الكليه	٢,٧٣	٠,٥٧١٤

تشير النتائج الواردة في جدول رقم (٦) إلى أن تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي المنوط به كان متوسطاً بمتوسط حسابي قدره (٢,٧٣)، وهذا يعني أن تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر دون مستوى الطموح والتطلعات ولم يصل إلى درجة الأداء العالي، وهذه النتيجة اتفقت مع كل من الدراسات التالية: محمد العكور، (٢٠٠٠)، أحمد نوفل، (٢٠٠١)، ونعيمة الدويك، (٢٠٠٧)، وطلعت السويلمين، (٢٠٠٨).

على الرغم من أن المراقب الفاحص لواقع أداء أعضاء المجلس النيابي السادس عشر للدور الرقابي على أعمال الحكومة وأفعالها في السياسة الداخلية والخارجية، يلاحظ أن هناك زخماً رقابياً قد مارسه المجلس السادس عشر مقارنة بالمجالس النيابية السابقة حيث اعتبر الأول من بين المجالس النيابية في توجيه الأسئلة للحكومة، وأيضاً المجلس الأول في توجيه المذكرات النيابية إلى جانب كونه المجلس الأول في توجيه الاستجوابات، وهو المجلس

الرابع في عدد توجيه طلبات المناقشة العامة ويأتي في المرتبة الثالثة في توجيه الاقتراحات بقانون، ويأتي المجلس النيابي السادس عشر في أدنى مرتبة من بين المجالس النيابة السابقة من حيث توجيه الاقتراحات برغبة.

إن الكثير من مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية ينظر بعين عدم الرضا عن فاعلية هذه الوسائل الرقابية وقدرتها على تغيير السياسات الحكومية، وذلك لأن كثيراً منهم يقوم بتوظيفها شكلياً لتحقيق أهداف انتخابية لاحقة خاصة بهم، ولعدم الخوض مع السلطة التنفيذية في صراعات تعيق حصولهم على خدمات نفعية لدوائرهم الانتخابية وهي التي أصبحت من أولوياتهم بدلاً من التركيز على دور المجلس الريادي في التشريع والرقابة ورسم السياسات، ويبدو ذلك نتيجة مباشرة لقانون الانتخاب وآلية الانتخاب التي قسمت الدوائر إلى مناطق انتخابية يصعب على النائب تجاهل حاجتها من الخدمات في مجالات التعيين والصحة والتربية والطرق وغيرها.

إضافة إلى أن بعض أعضاء المجلس من المحافظين والمتقاعدين من المؤسسات الحكومية من مدنيين وعسكريين، والذين غالباً ما ينظرون إلى الحكومة على أنها محل ثقة النظام والمؤتمنة على تنفيذ برامجه وعلى أنهم أبناء النظام والمدافعين عنه، وقد يكون لهذه النظرة الأثر السلبي على ممارسة أدوارهم الرقابية على الحكومة، كل ذلك يتم في أجواء تغيب عنها المعارضة السياسية الملتزمة بثوابت وبرامج واضحة خاصة مع عدم مشاركة حزب جبهة العمل الإسلامي بسبب قانون الانتخاب المستند للصوت الواحد الذي ينظر إليه الإسلاميون باعتباره القانون الذي يستهدف خفض تمثيلهم في البرلمان إن لم يكن اقصاءهم عنه. ومما يزيد الأمر سوءاً ضعف الأحزاب السياسية وافتقارها لرؤى وبرامج واضحة المعالم.

كما أنه لا يخفى على أحد أن الكثير من المواطنين يقصرون دور النائب في تقديم الخدمات الفردية والعامة ويسعى لتحقيق مطالب الناخبين لدى الحكومة، وغالباً ما يعتمدونها كمعايير لتقييم فاعلية النائب وفي هذا إضعاف ليس فقط لاستقلالية النائب ودوره الرقابي بل لدور المجلس ككل، ومما يعزز هذا التوجه غياب ثقافة وطنية تعلي وتعظم المصالح الوطنية على المصالح الخاصة. كما أن هناك سبباً آخر من الصعب تجاهله أو إغفاله وهو غياب التكتلات النيابية الفاعلة ذات العمل الجماعي المنظم نتيجة لضعف الأحزاب ووجود الكثير من النواب المستقلين مما يجعل العمل النيابي عملاً فردياً لا مؤسسياً، الأمر الذي من شأنه إضعاف الرقابة البرلمانية كونها نابعة من أفراد البرلمان وليس من أحزابه وكتله.

كما أشارت النتائج في الجدول رقم (٦) نفسه إلى أن أدنى تقدير لمدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي، كان في فقرة "قيام المجلس النيابي بطرح الثقة في الحكومة إذا حدث تقصير في أدائها"حيث كان متوسطها الحسابي (١,٨٤)،وقد يعزى ذلك إلى طبيعة العلاقة الخاصة التي كانت تحكم العلاقة بين المجلس السادس عشر والسلطة التنفيذية، حيث تعرض المجلس لضغوط متتالية لحله وتعالت الأصوات في الشارع الأردني المنادية لحله استجابة للظروف والمعطيات السياسية الداخلية والخارجية. فعلى الرغم من ممارسة هذا المجلس للكثير من الوسائل وأدوات الرقابة ولو شكلياً إلا أنه لم يلجأ إلى هذه الوسيلة رغم وجود العديد من الملفات السياسية الساخنة التي تتطلب استخدام هذه الوسيلة وربما يعزى ذلك إلى خوفه من استخدام هذه الوسيلة التي يمكن أن تكلفه بقاءه.

في حين كان أعلى تقدير مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي، كان في فقرة "استحواذ الدور الخدماتي على عمل النواب مما تترتب عليه تراجع في أدائهم الرقابي" حيث كان متوسطها الحسابي (٣,٢٩) فالمتتبع لسير العمل النيابي للمجلس النيابي السادس عشر يخلص ببساطة إلى استحواذ الدور الخدماتي على طبيعة أعمالهم النيابية مما يؤثر سلباً على جوهر عملهم الرقابي. وهذا الاستحواذ سيفضي إلى تراجع ملحوظ منطقي على الأداء العام لهذا المجلس.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ومناقشتها:

للإجابة عن هذا السؤال «هل تختلف تقديرات مدرسي العلوم السياسية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي باختلاف جهة عملهم، أو رتبهم الأكاديمية؟» تم استخراج المتوسطات الحسابية لتقديراتهم ومن ثم تم استخراج نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) كما هو موضح في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية للفروق بين تقديرات مدرسي العلوم السياسية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي المنوط بهم ونتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين تقديراتهم وفقاً لمتغيري الرتبة الأكاديمية وجهة العمل.

المتغير	مستويات المتغير	المتوسطات الحسابية	قيمة F المحسوبة	قيمة F	مستوى الدلالة
الرتبة الأكاديمية	أستاذ مساعد فما دون	٢,٣٧	٠,٩٢	١,٥٦	٠,٢٣
	أستاذ مشارك	٢,٠٧			
	أستاذ	٢,٢٤			
جهة العمل	جامعة حكومية	٢,١٥	١,٣٥	٣,٢٢	٠,١٥
	جامعة خاصة	٢,٢١			

يتضح من الجدول أعلاه رقم (٧) بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠,٠٥) بين تقديرات مدرسي العلوم السياسية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي المنوط بهم، تعزى لرتبهم الأكاديمية أو جهة عملهم حيث كانت قيم مستوى الدلالة (٠,٢٣ ، ٠,١٥) وكلاهما أكبر (٠,٠٥)، وهذا يعني بأن تقديرات مدرسي العلوم السياسية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي المنوط به، كانت متقاربة بصرف النظر عن رتبهم الأكاديمية (أستاذ مساعد فما دون أو أستاذ مشارك أو أستاذ) وبصرف النظر أيضاً عن جهة عملهم سواء أكانت جامعة حكومية أو جامعة خاصة، وقد يعزى ذلك إلى أن التمعن في العمل الرقابي وتحليله ومعرفة أدواته ووسائله وطرائق توظيفها يعد من بديهيات المعرفة السياسية لدى مدرسي العلوم السياسية على اختلاف رتبهم الأكاديمية فهم الأقدر والأجدر في الحكم على درجة أداء أعضاء المجلس النيابي السادس عشر لدورهم الرقابي بالشكل المطلوب، ومما يدل على ذلك فقد أجمعوا على تقديرات أداء متوسطة لأعضاء مجلس النيابي السادس عشر، رغم توظيف الكثير من الوسائل الرقابية التي لم تنجح كثيراً في تغيير وضبط أداء الحكومة حيث طبع عليها الطابع الشكلي. وكذلك الأمر لجهة عملهم حيث يستندون في إصدار أحكامهم لواقع أداء أعضاء المجلس النيابي السادس عشر للدور الرقابي على أطرهم المعرفية والفكرية والسياسية والتي غالباً لا يكون لجهة العمل سواء كانت جامعة حكومية أو جامعة خاصة أي دور حاسم في ذلك.

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع أداء المجلس النيابي السادس عشر للأدوار المنوطة به من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، وللتعرف على واقع أداء المجلس النيابي السادس عشر للأدوار المنوطة بشقيها الرقابي والتشريعي تم توظيف المنهج الوصفي للإجابة عن أسئلة الدراسة:

١. ما واقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي المنوط بهم من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟

٢. هل تختلف تقديرات مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور التشريعي المنوط بهم، باختلاف جهة عملهم أو رتبهم الأكاديمية؟

٣. ما واقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي المنوط بهم من وجهة نظر مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية؟

٤. هل تختلف تقديرات مدرسي العلوم السياسية العاملين في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية لواقع أداء أعضاء مجلس النواب السادس عشر للدور الرقابي المنوط بهم، باختلاف جهة عملهم أو رتبتهم الأكاديمية؟

الاستنتاجات

لقد أفضت الدراسة إلى أن واقع أداء المجلس النيابي السادس عشر للأدوار المنوطة به، كان ضعيفاً ولم يرتق إلى مستوى الطموح والتطلعات، ومن خلال تحليل واستقرار لفقرات الدراسة التي تمت معالجتها، توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات منها:

١. أن واقع أداء المجلس النيابي السادس عشر للدور المنوطة به كان متوسطاً وبمتوسط حسابي وقدره (٢,٦٥) إذ لم يرتق إلى مستوى الأداء العالي.

٢. أن واقع أداء المجلس النيابي السادس عشر للدور الرقابي المنوط به كان متوسطاً بمتوسط حسابي وقدره (٢,٧٤) ولم يرتق إلى مستوى الأداء العالي.

٣. لم تظهر نتائج الدراسة فروقاً ذات دلالة بين تقديرات مدرسي العلوم السياسية لواقع أداء المجلس النيابي السادس عشر تعزى إلى الرتب الأكاديمية وجهة العمل.

التوصيات:

١- تفعيل العمل النيابي بشقيه التشريعي و الرقابي و الارتقاء به من خلال رفد المجلس بكوادر متخصصة من الخبراء و المختصين في مجالات السياسة و الاقتصاد و القانون لتقديم الدعم والاستشارة للنواب حتى يتسنى لهم القيام بأدوارهم التشريعية و الرقابية على الوجه الأكمل والصحيح كما هو الحال في البرلمانات الغربية.

٢- إنشاء شراكة حقيقية بين مجلس النواب ومدرسي العلوم السياسية والقانونيين، يقدم فيها هؤلاء ندوات وورش عمل ودورات تدريبية متخصصة لأعضاء المجلس ترفدهم بمهارات و كفايات من شأنها أن ترفع من سوية أدائهم النيابي بشقيه.

٣- توطيد و ترسيخ ثقافة وطنية داعمة ومؤيدة للمصالح العليا للوطن والمواطن وليس المصالح الخاصة وذلك من خلال تضمين المناهج التربوية الوطنية التي تدرس في المدارس والجامعات بمفاهيم وقيم وطنية سامية تؤكد على حب الوطن وتقديم أولويات الوطن على غيرها.

٤- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المختلفة في زيادة الوعي السياسي و الوطني لأفراد المجتمع الأردني ومدهم بالثقافة والوعي الانتخابي فيما يتعلق بحقوقهم القانونية والدستورية بحيث يكونون قادرين على ممارسة حقوقهم خاصة في اختيار ممثليهم من ذوي الكفاءات والقدرات.

٥- تعديل قانون الانتخاب الذي يشكل أهم أدوات الإصلاح السياسي فالقانون بوضعه الحالي لا يساعد مطلقا لا على الرقابة البرلمانية ولا على تجديد الحياة السياسية و الحزبية وصولاً إلى التنمية السياسية المنشودة.

٦- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المختلفة في زيادة وعي أفراد المجتمع باهمية الأحزاب و العمل الحزبي المنظم مقارنة بالعمل الفردي ، وبأهمية الكتل النيابية المستندة إلى رؤى ومراجع سياسية واضحة المعالم وتعديل القوانين والأنظمة بحيث توفر ظروفاً وأجواء ملائمة ومدعمة لذلك.

٧- التأكيد على احترام الدستور الذي ينص في مادته الأولى على أن نظام الحكم في الأردن هو نظام نيابي ملكي وراثي.

شكر

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، على الدعم المالي المقدم لمشروع البحث رقم (DRGS-2012-2013-6)

الهوامش:

١. www.egpyt.election.com

٢. السويليمين،طلعت: (٢٠٠٨)، " تقييم أداء مجلس النواب الرابع عشر – (٢٠٠٣-٢٠٠٧) (الدور التشريعي والرقابي)»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ص(١).

٣. الدباس، علي محمد: (٢٠٠٨)، السلطة التشريعية وضمانات استقلالها في النظم الديمقراطية النيابية (دراسة مقارنة ، وزارة الثقافة)، عمان ص(٢٩).

٤. الخطيب، نعمان أحمد: (٢٠١٠)، " الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري»، دار الثقافة،، عمان ص(٢٢٧).
٥. ليلة، محمد كامل: (١٩٦٩)، " النظم السياسية، الدولة و الحكومة»، دار النهضة العربية، بيروت ص.ص(٧٣٤ و٧٣٥).
٦. العدوان، مصطفى عبدالكريم: (٢٠٠٤)، " الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني الواقع و التطلعات في ظل التحول الديمقراطي»، دار الحامد، عمان ، ص(٢٩).
٧. الدباس، مرجع سابق، ص.ص(٥ و٦).
٨. مصالحة محمد: (٢٠٠٠)، " دراسات في البرلمانية الأردنية»، دار الحامد، عمان ص(٣).
٩. السويلمين: مرجع سابق، ص(٢).
١٠. العدوان: مرجع سابق، ص(١١).
١١. الدستور الأردني المعدل (٢٠١١)، منشورات التنمية السياسية والشؤون البرلمانية، المطابع العسكرية عمان – الأردن (م ٨٦ – ٨٧).
١٢. خليل، محسن: (١٩٨٦)، " النظم السياسية والقانون الدستوري»، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص(٢٥٦).
١٣. بركات، نظام: (١٩٨٩)، " مبادئ علم السياسة»، دار الكرمل، عمان ، ص.ص(٢١١ و٢١٢).
١٤. www.almawatennews.com
١٥. العدوان: مرجع سابق ص(١٠).
١٦. العكور، محمد: (٢٠٠٠)، «العوامل المؤثرة على الوظيفة الرقابية لمجلس النواب الأردني (١٩٨٩-١٩٩٧)»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
١٧. نوفل، أحمد: (٢٠٠١)، " الأداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب الأردني: دراسة مقارنة للمجلسين الحادي عشر و الثاني عشر»، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد السادس عشر، العدد السادس، جامعة مؤتة، الكرك ١٦(٦).
١٨. الدويك، نعيمة عصام أحمد: (٢٠٠٧)، " الدور الرقابي لمجلس النواب الرابع عشر وأثره على الأداء الحكومي بالأردن (٢٠٠٣-٢٠٠٦)» رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
١٩. الغزاوي، عمر عبدالله أحمد: (٢٠١٠)، " أثر النظم الانتخابية على أداء مجلس النواب الأردني: دراسة مقارنة»، مجلس النواب الحادي عشر والخامس عشر.

المصادر والمراجع:

أولاً:المصادر

١. الدستور الأردني المعدل لعام ٢٠١١، منشورات التنمية السياسية والشؤون البرلمانية، المطابع العسكرية، عمان ٢٠١٢.

ثانياً: المراجع

أ. كتب اللغة العربية

١. بركات، نظام: (١٩٨٩) ، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر، عمان.
٢. الدباس، علي محمد: (٢٠٠٨) ، السلطة التشريعية و ضمانات استقلالها في النظم الديمقراطية النيابية (دراسة مقارنة)، وزارة الثقافة، عمان.
٣. ليلة، محمد كامل: (١٩٦٩), النظم السياسية، الدولة والحكومة، دار النهضة العربية، بيروت.
٤. مصالحة، محمد: (٢٠٠٠)، دراسات في البرلمانية الاردنية، دار الحامد، عمان.
٥. العدوان، مصطفى عبدالكريم: (٢٠٠٤) الوظيفة الرقابية في النظام السياسي الأردني (١٩٨٩-١٩٩٧) والتطلعات في ظل التحول الديمقراطي، دار الحامد، عمان.

ب. الدراسات

١. الدويك، نعيمة عصام أحمد: (٢٠٠٧)، الدور الرقابي والتشريعي لمجلس النواب الرابع عشر وأثره على الأداء الحكومي بالأردن (٢٠٠٣-٢٠٠٦) رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق.
٢. السويلمين، طلعت: (٢٠٠٨)، تقييم أداء مجلس النواب الرابع عشر (٢٠٠٣-٢٠٠٧) (الدور الرقابي والتشريعي)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة الأردنية.
٣. العكور، محمد: (٢٠٠٠)، العوامل المؤثرة على الوظيفة الرقابية لمجلس النواب الاردني (١٩٨٩-١٩٩٧)، رسالة ماجستير(منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق.
٤. الغزاوي، عمر عبدالله أحمد: (٢٠١٠)، أثر النظم الانتخابية على أداء مجلس النواب الأردني: دراسة مقارنة، مجلس النواب الحادي عشر والخامس عشر.
٥. نوفل، احمد(٢٠٠١)، الاداء التشريعي والرقابي لمجلس النواب الاردني: دراسة مقارنة للمجلسين الحادي عشر والثاني عشر، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة مؤتة، الكرك ١٦(٦).

ج. المواقع الإلكترونية

١. www.egypt-elections.com
٢. www.almowatennews.com